

## مشاريع قوانين لضمان حقوق الأولاد أطلقها الصايغ بالتعاون مع cedroma

التي عهد بها الى "جامعة عريقة تمتلك التخصص"، ستستكمل بـ"السهر على حسن تنفيذ تطبيق هذه الحقوق"، على ان تشكل مشاريع القوانين المقترحة "المرحلة الثالثة من المشروع، ومادة اولية للنقاش الاجتماعي مع اهل التخصص ومسؤولي الوزارات والاولاد انفسهم"، قبل ان تسلك مسارها في مجلس الوزراء وصولاً الى مجلس النواب.

واذ شدد على ان إطلاق مشاريع القوانين "يعكس الالتزام السياسي بالعمل الاشتراعي"، لفت الى ضرورة "توفير الموارد اللازمة لتطبيق القوانين، وهذا ما سنودعه الحكومة المقبلة"، على ان يترافق الأمر مع "حملة مناداة وكسب تأييد منسجمة مع بيئتنا الثقافية والاجتماعية".

لعدد من الوزارات والجمعيات الأهلية المعنية، عرض الصايغ للتعديلات التي تشمل قانون حماية الاولاد المخالفين للقانون والمعرضين للخطر، بعض المواد في قانون العقوبات، بعض الاحكام في قانون العمل، قانون الجمعيات (تعديل أحكام وإضافة أخرى)، القانون 220/200 الخاص بذوي الاعاقة، وتحديد شروط التعليم المجاني الالزامي وتنظيمه، وازعاً في "أيدي الرأي العام اللبناني" مشروع قانون يتعلق بجرائم استغلال الفاصرين في المواد الاباحية، أعدته لجنة الانترنت في المجلس الاعلى. التعديلات المقترحة تهدف وفق الصايغ الى "حماية الولد وتوفير مصلحته الفضلى وحقوقه الاقتصادية والاجتماعية"، مشيراً الى ان الدراسة القانونية

بعد مرحلة من "المسح وتحديد النواقص والتباعد وعدم الانسجام التي تعتري القوانين اللبنانية" المتعلقة بحماية الطفولة، وسعياً الى "انسجامها الكامل" مع الاتفاق الدولي لحقوق الولد والاتفاقات ذات الصلة، أطلق وزير الشؤون الاجتماعية سليم الصايغ امس سلسلة مشاريع قوانين لتعديل قوانين ومواد قانونية تعنى بالطفولة، في مشروع تعاوني ما بين المجلس الاعلى للطفولة ومعهد الدراسات الحقوقية للعالم العربي (Cedroma) التابع لكلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة القديس يوسف، وعدد من المتخصصين في التربية والقانون.

وفي مؤتمر صحافي حضره الامين العام للمجلس الاعلى للطفولة ايلي مخايل وممثلين